مظاهر تدهور وتراجع أنتاجية محاصيل الحبوب

1-يعاني القطاع الزراعي من نقص الاحتياجات الحقلية اللازمة وكثرة الامراض النباتية والادغال وقلة المكننة وعدم توفير الادوات الاحتياطية وعدم الاستخدام العلمي الكفؤ للاسمدة ،هذا النقص في هذه المتطلبات اثرت على انتاجية محاصيل الحبوب .

2 – قصور سياسات الحكومات المتعاقبة:

تراجع الدعم الحكومي في تمويل هذا القطاع ومستلزماته ، أذ أن هذا الدعم قليل جداً ولا يتناسب مع الحاجة اللازمة لتطوير هذا القطاع، ترافق معه عدم وجود خطة زراعية محكمة ونظام ري رشيد إضافة إلى عجز الحكومة عن التعامل بجدية مع المشاكل المائية مع دول الجوار مع وعدم وجود إحصائيات دقيقة وصحيحة عن الواقع الزراعي ، و لعب الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه وزارة الزراعة، وكذلك عدم وجود قوانين وإجراءات تحمي الإنتاج الزراعي العراقي من المنافسة، إضافة إلى القوانين الجائرة بحق الفلاحين دوراً سلبياً في ازدياد معاناة الفلاحين و أدى إلى عزوف الكثير منهم عن العمل في أراضيهم، فقد تراجعت نسبة العمال في قطاع الزراعة بعد الاحتلال إلى 40% بعد أن كانت قبل الاحتلال حوالي 75% ؛ والجدير بالذكر أنه يجب ألا تقل هذه النسبة عن 60% في بلد تشكل فيه الزراعة قطاعاً اقتصادياً مهماً ومورداً هاماً من موارد الدخل الوطني والقومي .

3- البيئة والتغيرات المناخية والعوامل الجوية

يعاني العراق من التلوث البيئي الكبير الناجم عن استخدام قوات الاحتلال للأسلحة المحرمة دولياً، وانحباس الأمطار وتناقص في الموارد المائية الصالحة للري وخاصة حصة العراق من نهري دجلة والفرات بسبب شح الأمطار وبناء المشاريع المائية الضخمة في تركيا والدول المجاورة، والتفاوت الشديد في درجات الحرارة والجفاف وارتفاع ملوحة التربة والمياه،وعدم وجود مبازل لتسريب المياه المالحة من الأراضي الزراعية ،والرياح الشديدة مما يؤدي إلى خروج الكثير من الأراضي من الزراعة وبالتالي

تصحرها مما أدى الى تراجع المساحات المزروعة حيث لا تزيد مساحة الأراضي المزروعة عن 2-5%من الأراضي الصالحة للزراعة في العراق.

4. هجرة الفلاحين لأراضيهم

يعمل في القطاع الزراعي نحو ما نسبته 60-70% من تعداد السكان ، كانت الزراعة تشكل بالنسبة لهم مصدر الرزق الوحيد الذي يقتاتون منه ، أما الآن وبسبب هذا التدهور والانحطاط الذي يشهده هذا القطاع فقد عزف قسم كبير من هؤلاء عن العمل في مهنتهم هذه ليهاجروا داخلياً إلى المدن العراقية بحثاً عن مورد بديل يؤمن لهم مستوى أفضل.

6. تراجع دورالمهندسين والمهنيين الأكاديميين الزراعيين وانضمامهم إلى قوافل العاطلين عن العمل، ونقص الخبرات وتراجع البحوث الزراعية مما أدى إلى تأخر اللحاق بالتطور العلمي الزراعي واستخدام المكننة الزراعية.

وفيما يلي نوجز بعض المقترحات التي إذا طبقت فإنها تساهم في الحد من هذا التدهور وهي:

١. ضرورة وضع خطط لاستغلال جميع الاراضي الصالحة للزراعة واستصلاح اراضٍ جديدة حيث اثبتت الدراسات الحديثة امكانية زراعة الاراضي الملحية بأصناف مقاومة للملوحة.

٢. إدخال التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الزراعية ونشرها والتدريب على الاستفادة منها في الزراعة للنهوض بمستوى الإنتاج الزراعي من خلال مراكز البحث العلمي والإرشاد الزراعي على أن يتضمن ذلك:

أ . نشر تقنيات الري الحديثة لتقليل الهدر في استخدام المياه.

ب . نشر تقنيات التكنولوجيا الحيوية لإنتاج البذور المحسنة والأصناف ذات الصفات المرغوبة..

جـ . نشر التقنيات الكيميائية والتوعية لاستخداماتها كالأسمدة ومواد مكافحة الآفات الزراعية.مع ضرورة اقامة الدورات التثقيفية والارشادية للفلاحين واطلاعهم على التطـــورات العلمية والتقنية .

٣. تطوير مؤسسات البحث العلمي في المنطقة، وانشاء مراكز بحث علمية متخصصة بزراعة محاصيل الحبوب والاتصال بمراكز البحث العلمية العالمية والاستفادة من التجارب والنتائج التي وصلت اليها ووضع خطط زراعية سنوية ومتابعة تنفيذها.

4. استخدام التقنية الحديثة والمكائن الزراعية بصورة كافية وتوزيعها على الفلاحين الذين يزرعون فعلا

5. دعم الزراعة بمستلزمات الإنتاج الجيدة والحديثة من بذور ومبيدات وأسمدة ومكننة زراعية وخبرات علمية بكميات كافية تغني الفلاح عن شرائها من الاسواق الخاصة باسعار مرتفعة تؤدي الى زيادة تكاليف زراعة المحصول وبالتالي تقلل من عائد الفلاح وتؤدي الى عزوفه عن زراعــة المحصول .

6. يجب ان تكون اسعار التسويق التي تحددها وزارة التجارة اسعار مجزية تتناســب مع التكاليف التــي يصرفها الفلاح وتكون حافزاً له للاستمرار في زراعة المحصول وزيادة الاراضي المزروعة، وتسهيل عملية التسويق الزراعي من خلال التقليل من الروتين في استلام المحاصيل من الفلاح وعــدم تاخير صرف مستحقات الفلاح المالية لان تاخيرها يؤدي الى عزوف الفلاح عن التسويق للدولــة .

7 . استخدام وسائل الري الحديثة و التوسع في بناء مشاريع الري الجديدة وتطوير المشاريع القديمة.

8. سن القوانين التي تحمي المنتجات الزراعية من المنافسة غير المشروعة مع المنتجات المستوردة، وتأسيس صندوق للتأمين على المحاصيل الزراعية ضد الأخطار والكوارث الطبيعية.